إدارة الأرباح بواسطة الضريبة في المؤسسات الإقتصادية

دراسة مقارنة بين عينة من المؤسسات الإقتصادية الأجنبية والجزائرية

La gestion des bénéfices à Travers l'impôt dans les entreprises économiques
Etude comparative d'un échantillonnage d'entreprises économiques étrangères et algériennes

د. عباسي صابر[1] ، جامعة بسكرة، S.abbassi@univ-biskra.dz
أ.د شعوبي محمود فوزي، جامعة ورقلة، mfchaoubi@gmail.com

تاريخ الإرسال : 2017.06.22 تاريخ القبول : 2018.07.03 تاريخ النشر:2018/12/06

ملخص: نهدف من خلال هذا المقال إلى محاولة معرفة واقع إدارة الأرباح بواسطة محددات تسيير الضريبة في المؤسسات الإقتصادية. من خلال مقارنة بين سلوك مسيري المؤسسات الأجنبية والجزائرية، وذلك بإعتبار متغير الضريبة والعوامل التي تهدف إلى التخفيض من الوعاء الجبائي من أهم الآليات التي يستخدمها مسيري المؤسسات في إدارة الأرباح.وقد أختير لذلك عينة مؤسسات تنشط في خمسة قطاعات، تنقسم إلى عشر مؤسسات أجنبية ومؤسستين جزائريتين هما (CEVITAL&SONATRACH) للفترة من (2000-2013). ومن خلال إستخدام الإنحدار الخطي المتعدد اللوجتسي توصلت نتائج الدراسة إلى أن مسيري المؤسسات الأجنبية لا يستعملون الضريبة بدرجة كبيرة في إدارة الأرباح بل تستعمل مصاريف البحث والتطوير، الإهتلاكات، التدفقات التشغيلية...إلخ، بسبب العديد من الظروف أهمها: العمل بمنهج المسؤولية الإجتماعية، زيادة الرقابة من طرف السلطات الضريبية...إلخ. بينما المؤسسات الجزائرية لم تكن النّتائج دالةلأسباب متعددة.

الكلمات المفتاح: إدارة أرباح، ضريبة، سلوك المسيرين، مؤسسة إقتصادية.

تصنيف JEL : M41، H25، H32.

[1] مخبر مالية، بنوك وإدارة جامعة بسكرة.

Résume: l'Objectif de cette étude est d'essayer de faire connaître La réalité de la gestion des bénéfices par les déterminants de la gestion fiscale dans les entreprises économiques, par une comparaison entre le comportement des gestionnaires des entreprises étrangères et algériennes. Cette étude considère quel 'impôt et les facteurs visant à la réduction de la assiette fiscale font partie des mécanismes les plus importants utilisés par les gestionnaires dans la gestion des bénéfices.

Pour cela il a été choisi un échantillonnage d'entreprises activant dans cinq secteurs différents, répertoriées en dix entreprises étrangères et deux entreprises algériennes (CEVITAL & SONATRACH), pour la période (2006-2013).

A travers l'utilisation de la régression linéaire multiple, les résultats de cette étude ont confirmé que les gestionnaires des entreprises étrangères n'utilisent pas l'impôt de manière significative dans la gestion des bénéfices, mais ils utilisent les frais de recherche, de développement, amortissements, flux opérationnels ... etc., a cause de plusieurs conditions jugées importantes: l'approche du travail de la responsabilité sociale, un contrôle accru par les autorités fiscales ... etc. Alors que les entreprises algériennes, les résultats ne sont pas significatifs pour de multiples raisons.

Les mots clés: gestion des bénéfices, impôt, comportement des gestionnaires, entreprise économique.

Jel Classification Codes : H25, H32, M41.

مقدمة:

تُعتبر إدارة الأرباح محاولة من المسيرين التأثير على الأرباح المعلن عنها لتحقيق مصالح ذاتية، بإعتبار أن لديهم حرية في إختيار الإجراءات المحاسبية التي تستخدمها من أجل زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف، كذلك قد يتأثر تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة كثيرا بتوقعات المحللين مما يجعل المسيرين يختارون إجراءات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح لتتوافق مع

توقعاتهم،وباعتبار محددات تسيير الضريبة من أهم الاستراتيجيات المالية في المؤسسة فإنها تستخدم كعنصر فعال في إدارة الأرباح.

يرى (Ayers&Al)أن التّسيير الضريبي وإدارة الأرباح مترابطين لأن لدى كل منهما القدرة على التأثير على الدخل الخاضع للضريبة(الدخل المحاسبي) والدخل المالي، حيث بعض آليات التسيير الضريبي قد تقلل من الدخل الخاضع للضريبة، دون التأثير في الدخل المالي والعكس. وبالمثل، جهاز إدارة الأرباح قد يزيد من الدخل المالي وقد يترك الدخل الخاضع للضريبة دون تغيير، وكذلك العديد من أجهزة إدارة الأرباح أيضا قد ترغب في زيادة الدخل الخاضع للضريبة.[1]كذلك نلاحظ أنَ الصّراع بين المحاسبة والقواعد الضريبية، أدى إلى وضع معايير لقياس وتسجيل الاختلافات بين المحاسبة الماليّة والضريبية، ومنه تُعِد المؤسسات مقياسيْنِ، يعتمد الأول على المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويعتمد الثاني على القواعد الضريبية.هذه الاختلافات بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة التي تنشأ بسبب الاختلافات بين المحاسبة والقواعد الضريبية يُمكن استخدامها بطريقة انتهازية من قبل المؤسسات لغرض إدارة الأرباح.وبالتّاليُمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التّالي:

هل تقوم المؤسسات الاقتصاديةالأجنبية والجزائرية بإدارة الأرباح بواسطة الضريبة ؟

لهذا الغرض، نحاول التأكد من الفرضيات التّالية:

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة معدل الضريبة الفعلي وسلوك إدارة الأرباح؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة الضريبة المؤجلة أصول(خصوم) وسلوك إدارة الأرباح؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصاريف البحث والتطوير وسلوك إدارة الأرباح؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوفورات الضريبية لفوائد القروض وسلوك إدارة الأرباح؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخصصات الإهتلاكات وسلوك إدارة الأرباح؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة معدل الضريبة الفعلي وسلوك إدارة الأرباح؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات غير العادية وسلوك إدارة الأرباح؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات العادية وسلوك إدارة الأرباح؛

-اوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الكلية وسلوك إدارة الأرباح.

الدراسات السابقة:

- دراسة (John Phillips&Morton Pincus&Sonja OlhoftRego, 2002)، بعنوان: إدارة الأرباح تبيان جديد بواسطة الضرائب المؤجلة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الكشف عن أنشطة إدارة الأرباح بواسطة الضرائب المؤجلة يشبه الكشف عنها من خلال المستحقات غير الطبيعية في نموذج Jones. كذلك وجدت الدراسة أن الضرائب المؤجلة تعتبر أكثر دقة من التدابير التي تستخدم المستحقات في تصنيف المؤسسات التي تنجح في تجنب الخسائر.
- دراسة (RikazhZamrudah, KautsarRiza Salman, 2013)، بعنوان: التوقع بإدارة الأرباح(دراسة مراحل حياة المؤسسة)، هدف هذا البحث إلى معرفة ما

إذا كانت الضرائب المؤجلة والمستحقات لها دور في الكشف عن إدارة الأرباح لتجنب إنخفاض الأرباح وتجنب الخسائر في مراحل حياة المؤسسة. وجدت الدراسة أنه لا يوجد تأثير لحساب الضرائب المؤجلة في الكشف عن إدارة الأرباح وذلك لتجنب إنخفاض الأرباح في التقارير وتجنب الخسائر في مرحلة النمو والنضج للمؤسسة، كذلك الإستحقاقات ليس لها تأثير في الكشف عن إدارة الأرباح في كل من مرحلتي النمو والنضج.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

نلاحظ من خلال قراءة أهم الدراسات السابقة أنها كانت حول إدارة الأرباح بواسطة الضرائب المؤجلة، إلا أن دراستنا أخذت في الإعتبار أهم محددات تسيير الضريبة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن الإختلاف عن هذه الدراسات يكمن في إدخال البيئة الجزائرية؛ من أجل معرفة الفروق في نتائج الدراسة ومحاولة تحليلها والخروج بصورة أوضح لمساعدة صناع القرار من معرفة خصوصية سلوك مسيري المؤسسة الجزائرية عند إستعمالها لإدارة الأرباح.

منهج الدراسة :

قصد دراسة الموضوع وتحليله وبلوغ أهدافه، إعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي أثناء دراسة الموضوع في جانبه النّظري، كما تَمّ استخدام المنهج الاستقرائي في دراسة عينة قصديّة من المؤسسات الأجنبية والجزائرية وتعميم النتائج. واعتمدنا أيضاً على المقارن بَين سلوك مسيري المؤسسات الأجنبية والجزائرية، وهذا من خلال الاستعانة بِالبرنامجيْنِ " SPSS20, Eviews9 " ، في معالجة بيانات الدراسة.

الأدبيات النّظرية :

إدارة الأرباح بواسطة الضريبة:

يرى العديد من الباحثين مثل(Newberry& Mills, 2001)أنّ إدارة الأرباح هي التقديرات الإدارية للخيارات المحاسبية والتدقيق النقدي التشغيلي، حيث أنّ الافتراض الأساسي عند إعداد القوائم المالية هو ممارسة المديرين التقديرية لإدارة دخل الكتاب (book income) هي تصاعدية دون زيادة الدخل الخاضع للضريبة.[2] كما تجدر الإشارة إلى أن الخط الذي يفصل بين ممارسات إدارة الأرباح المشروعة في تلبية التوقعات المالية وإدارة الأرباح غير المشروع في كثير من الأحيان ليست مفهومة بوضوح، حيث إذا كانت خطوات إدارة الأرباح تتفق مع المعايير المحاسبية المطبقة وسياسات المؤسسة الخاصة، تندرج هذه الأنشطة ضمن فئة إدارة التوقعات المشروعة، وإدارة الأرباح غير المشروعة إذا كان يتم التعامل مع المحاسبة والإفصاح بشكل غير صحيح.[3]كما ترى هيئة تنظيم الأوراق المالية SEC أنه ينبغي على المراجعين والمستثمرين ملاحظة علامات إدارة الأرباح التعسفية مثل:

- التدفقات النّقدية للعمليات لا ترتبط مع الأرباح؛
- المستحقات لا ترتبط مع الإيرادات: مثل ارتفاع الذمم المدينة بسرعة أكبر من العائدات يُمكن أن يكون علامة على أن الزبائن تعاني ضائقة مالية. كما يمكن أن يكون علامة على أن المؤسسة تقوم بالانخراط في إدارة الأرباح التعسفية عن طريق تسجيل مبيعات وهمية أو تضخيم الإيرادات وحسابات القبض؛

– الأرباح التي تحقق توقعات المحللين باستمرار.[4]

كما أظهرت الفضائح المالية للمؤسسات الكبرى مثل Enron و WorldCom على ضرورة أهمية قياس إدارة الأرباح من خلال استعمال الفروق بَين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المالي، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة قوية بين الدخل المالي والدخل الخاضع للضريبة. أثير هذا النقاش خلال الفضائح المالية للمؤسسات، ومن الصحافة التي أدعتأن العديد من المؤسسات لم تدفع نصيبها العادل من الضرائب على الدخل، على سبيل المثال بين سنتي 1996 و1999 مؤسسةEnron لم تصرح للسلطات الضريبية بالدخل الحقيقي الخاضع للضريبة في حين صرحت بـ2,3مليار دولار أرباح للأغراض المحاسبية. بالمثل مؤسسةWorldCom التي حقق في قضيتها مكتب المراجعة Anderson والشك في الفجوة الضريبية المصرح بها.

كذلك تشير الأرقام المرتفعة لظاهرة التهرب الضريبي إلى عدم الإلتزام بدفع الضريبة، مما جعل مسؤولي وزارة الخزانة الأمريكية يرون أن مسألة الإمتثال تعتبر من أخطر التهديدات على النظام الضريبي الأمريكي، وذلك نتيجة تزايد الفرق بين الدخل الموجه للسلطات الضريبية والدخل الموجه لأسواق رأس المال، وانخفاض معدلات الضريبة الفعلية في القوائم المالية، على سبيل المثال يُشير(yin, 2003) عن إنخفاض في معدل الضريبة الفعلي لِـ:S&P500بمعدل 28,9%سنة 1995 وسنة 2000 بمعدل24,2%.

ما يلاحظ أن مسيري المؤسسات يُقدّمون سنويا تقريرين على الأقل، الأول من القوائم المالية وفقا لمبدأ المحاسبة والثاني للأغراض الضريبة عملا بالقواعد الضريبية، لأن قواعد حساب الدخل الخاضع للضريبة يختلف عن المبادئ عند

حساب الدخل المحاسبي، لأن المشرع استبعد بعض البنود من حساب الضريبة لتكون القيمة مختلفة للأغراض المحاسبية.[5]

هناك العديد من الباحثين الذين قاموا بدراسة العلاقة بين الدخل الخاضع للضريبةوالأرباح المصرح،خاصة الأمريكيين، منهم: (Shackelford&Shevlin, 2001)، (Mills&Newberry, 2001)، (JoosPratt&Young, 2002)، (Lev&Nissim, 2002)، (Philips, Pincus &Rego, 2003)، (Hanlon, 2003). وهناك باحثين درسوا الاختلافات بين الدخل الضريبي والمحاسبي وتأثيرهما على إدارة الأرباح منهم:(Plesko, 2004)، (Manzon&Plesk, 2001)، (Mills&Newberry&Trautman, 2002)، (Lev &Nissim, 2002).[6]

تُولد هذه الممارسات فروق بين الدخليْنِ (book-tax income)، وبالتّالي يرى العديد من الباحثين أنالتكاليف الضريبية المؤجلة للشركة (DTE) تُعدّ مقياساً مفيداً للكشف عن إدارة الأرباح، وتجدر الإشارة إلى أن دراسة جدوى (DTE) في الكشف عن إدارة الأرباح هو جديد في مجال بحث إدارة الأرباح، حيث Phillips) (& al, 2003 أول من كشف عن أنشطة إدارة الأرباح باستخدام (DTE). كذلك يرى (Dhaliwal& al, 2003) أنّ المحللين الماليين والمهنيين الجبائيين بدأوا بدراسة حساب الضريبة كمصدر لإدارة الأرباح من خلال زيادة قيمة المؤسسة، وقد قاموا بدراسة على عينة من المؤسسات باستخدام نموذج معدل الضريبة الفعلي(ETR)، ووجدوا أدلة على أن المؤسسات استخدمت حساب الضريبة لتحقيق هدف الأرباح.[7]

تُعتبر الضريبة المؤجلة كمقياس للكشف عن إدارة الأرباح، بناءً على الأدلة التي قدمها كل من(Burgstahler&Dichev, 1997) و (Newberry&Mills, 2001)، اللذين يرون أن التحقق في حساب الضريبة المؤجلة في تحديد إدارة الأرباح يكون في ثلاثة أوجه هي: أولا تجنب الإبلاغ عن الانخفاض في

الأرباح، ثانيا تجنب الإبلاغ عن الخسارة وثالثا تجنب الخسارة لتلبية توقعات المحللين.[8]يُجادل(Skinner & Bernard, 1996)بأن المستحقات غير الطبيعية المقدرة باستخدام نماذج Jones تعكس خطأ في القياس، ويرجع ذلك جزئيا إلى سوء التصنيف المنهجي للمصروفات العادية على أنها غير عادية.[9]

يرى(Plesko, 2002)أن الفجوة بين الدخل المحاسبي والمالي(BTD)تنشأ عندما ينجح المديرون في زيادة الربح المالي من دون زيادة الربح الخاضع للضريبة، لأن الدخل الخاضع للضريبة يَهم المستخدمين الخارجيين وقياس قيمة المؤسسة.أكد(Jackson,2001)على أهمية دراسة (BTD)وقدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي، ويرى أن فهم العلاقة بين (BTD) وتغير الأرباح في المستقبل مهمة في كونها تقدم الأدلة على فائدة الدخل الخاضع للضريبة في تحديد قيمة المؤسسات، حيث عند قيامه بدراسة على عينة من المؤسسات الأمريكية وجد أن هناك علاقة سببية سلبية قوية بين المركبات الزمنية لِـ(BTD)والانحراف المعياري للأرباح قبل الضريبة، وعلاقة سببية إيجابية قوية بين المركبات الزمنية لِـ(BTD)والانحراف المعياري لتكاليف ضريبة الدخل.

وجد(Lev, Nissim, 2004)أن (BTD) تحتوي على معلومات تتعلق بأداء المؤسسة المستقبلي، ولكن لم يكشفا على العوامل المحاسبية لهذه العلاقة. ويرى(Halon, 2005)أنّ الفروق المؤقتة تشير إلى استمرار إدارة الأرباح. كذلكيرى(Philips, Pincus &Rego, 2003)أنّ الفروق المؤقتة (BTD) تتأثر بإدارة الأرباح، كذلك يرى(Dhaliwal&al, 2008)أنّ إدارة الاختلافات الدائمة في التكاليف الضريبية يكون من أجل الحصول على أرباح مثالية.

يرى "Phillips, Pincus, &Rego " أن حساب الضريبة المؤجلة يُمكن أن تستخدم لكشف إدارة الأرباح،وتفترض أن المؤسسات التي تسعى إلى إدارة الدخل

صعودا، تفضل أن تفعل ذلك دون زيادة في التكاليف الضريبية، وذلك في إطار الوصول إلى "ضريبة كفؤء"tax-efficient.[10]

يرى (Wolfson&Scholes, Wilson, 1990) أنّ المديرين لا يرغبون في تحمل المصاريف أثناء الإفصاح عن دخل منخفض،بالإضافة إلى ذلك تأجيل الاعتراف بالإيرادات أو تسريع الاعتراف بالحساب قد يزيد من التكاليف غير الضريبية. كما أشار (Boynton, 1992)أنّ تسريع خصم النفقات قد يقلل من كفاءة التشغيل، أو قد تتدهور العلاقات مع العملاء من التأخير المتعمد في مجال النقل البحري عند انتهاء السلع.[11]كذلك يرى (Dhaliwal, Gleason& Mills, 2004)أنّ المؤسسات يُمكن أن تستخدم الضريبة لتلبية أو تجاوز توقعات المحللين في جميع الفصول الأربعة من السنة.[12]

كما تجدر الإشارة إلى أنه ظهرت النماذج المحاسبية الأولى أولا لتحديد المستحقات المحاسبية.من بين هذه النماذج نجد نموذجHealy ونموذج Deangelo ونموذج Jones والنموذج الصناعي(Industry Model)،ثم ظهرت النّماذج التي تدرس الضريبة كمتغير لإدارة الأرباح سنة 2003 لأول مرة من طرف PHILLIPS & al.

يعتبر(Phillips et al, 2003)أول من قاموا بدراسة إدارة الأرباح باستخدام الضرائب المؤجلة، حيث حساب الضرائب المؤجلة يمكن استخدامه لاختيارات تقديرية أفضل من طرف المديرين، وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP)، لأن قانون الضرائب يسمح بتقدير أقل في الخيارات المحاسبية النسبية للسلطة التقديرية بالمقارنة مع المبادئ المحاسبة المقبولة عموما.وبالتّالي يتوقع أن المديرين يسعون لإدارة الأرباح، وذلك من خلال استغلال السلطة التقديرية بصورة أكبر لإعداد التقارير المالية بالمقارنة مع التقارير الضريبية. وعلاوة على ذلك، فمن المفترض أن المديرين يفضلون إدارة الدخل المالي التصاعدي دون

زيادة الدخل الخاضع للضريبة،مما يؤدي إلى خلق اختلافات مؤقتة بين الدخل الضريبي والمالي.[13]

وجد (Linda H. Chen Dan S. Dhaliwal,Mark A. Trombley)أنّ المؤسسات عالية التّسيير الضريبي لديها دخل خاضع للضريبة أقل نسبيا من المؤسسات منخفضة التسيير الضريبي، وهناك سيطرة لإدارة الأرباح.وأنّ المؤسسات ذات الأرباح العالية هي أقل إفصاحا عن المعلومات من المنخفضة الأرباح بسبب إدارة ومراقبة التسيير الضريبي. وتوقعوا أن التسيير الضريبي يحجب أداء المؤسسة الفعلي من خلال تقليل مسؤوليتها الضريبية (على سبيل المثال، عن طريق تجنب أو تأجيل الدخل الخاضع للضريبة)، على افتراض أن محتوى المعلومات النسبية والإضافية من الدخل الخاضع للضريبة أقل في المؤسسات عالية التسيير الضريبي، وبالمثل، مع توقع أن محتوى المعلومات النسبية والإضافية من الدخل الخاضع للضريبة ستكون أعلى بالنسبة للمؤسسات الأقل تسيير ضريبة مع أرباح أقل جودة. ويستند هذا التوقع على افتراض أنّ هناك صدمات " shocks"بين الدخل المالي والدخل الخاضع للضريبة.

وجد(Hanlon, 2005)و(Nissim& Lev, 2004)أدلة مقنعة على أن الاختلافات بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المالي، في المتوسط ترتبط بمستوى نمو الأرباح (persistence, growth) وعوائد الأسهم في المستقبل. كما أشارت هذه الدراسة إلى أن الاختلافات تفيد في قياس أداء المؤسسات.ووجد(Hanlon&Shevlin, 2002)و(Shevlin&Laplante, 2005)أن الدخل المالي يوضح عوائد أفضل للأسهم السنوية للمؤسسة، مقارنة بالدخل الخاضع للضريبة.

يرى(Desai, 2006)أن نظام التقرير عنالدخل المالي والخاضع للضريبة يسمح باتخاذ الكثير من القرارات الإبداعية" the province of muchcreativedecision-making"، وحجته هي أن التسيير الضريبي العدواني يعتبر المصدر الرئيسي للاختلافات، وأن الدخل الخاضع للضريبة خالٍ من الأداء الاقتصادي للمؤسسة.كذلك يُشير(Revsine, 2004& Johnson&Collins)إلى أن الدخل الخاضع للضريبة قد يكون له أهمية خاصة في تقييم أداء المؤسسات بالنسبة للمؤسسات ذات جودة أرباح أقل، حيث أشاروا إلى أن زيادة في الالتزامات الضريبية المؤجلة قد يكون مؤشرا لتدهور نوعية الأرباح. وهناك من يرى أن المحللين يمكنهم استخدام المعلومات الضريبية التي لم تقدم في أي مكان آخر في البيانات المالية على فهم أفضل لأداء المؤسسة وآفاق المستقبل".[14] كما قام(Mills&Dhaliwal, Gleason, 2004)بدراسة إذا كانت الشركات تمارس إدارة الأرباح من خلال التغيرات في معدلات الضريبة الفعلية، حيث أكدوا أن (ETR)يتسق مع إدارة الأرباح.[15]

قدم(Scholes, Wilson &Wolfson, 1992)أدلة على أن المؤسسات تحاول تغيير الدخل من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات أو تسريع الاعتراف بالنفقات ردا على الانخفاض المتوقع في معدل الضريبة على المؤسسات لتخفيف المصاريف الضريبية. وكذلك يرى (Guenther, 1994) الذي قدم تقرير يرى فيه أن معدل الضريبة الحالي أقل بكثير عن العام الماضي(Lopez & ., 1998 al)أثبتواأن هناك علاقة إيجابية دالة بين حجم التغيير في معدل الضريبة الفعلي وحجم المستحقات التقديرية السلبية السابقة المتعلقة بمعدل الضريبة(Yin ., 2004 & al) توصلوا إلى أن المؤسسات المربحة تقوم باستخدام المزيد من المستحقات من اجل إنقاص الدخل استجابةً للحوافز الضريبية.[16]

الدراسة التطبيقية:

التعريف بالمؤسسات الإقتصادية عينة الدراسة

يتم من خلال هذا الجزء تقديم ملخصا للمؤسسات الإقتصادية عينة الدراسة وهي 12 منها 10 مؤسسات أجنبية ومؤسستيْنِ جزائريتيْنِ، والتي تنشط في 05 صناعات هي: الغاز والبترول، التكنولوجيا، المالي، التجاري، وإنتاج السيارات، وقد اختيرت هذه الصناعات قصدا باعتبارها أهم الصناعات المنتجة في الاقتصاد العالمي، كما تميزت المؤسسات المختارة بالخصائص التّالية: الحجم الكبير، العالمية، كثافة النشاط، وجود العديد من الفروع في الخارج...إلخ. والجدول (1)التّالي يوضح أسماء المؤسسات الإقتصادية عينة الدراسة وبلدها الأصلي :

جدول (1) : المؤسسات الإقتصادية عينة الدراسة

إسم المؤسسة	البلد الأصلي	إسم المؤسسة	البلدالأصلي
Exxon Mobil	الولايات المتحدة الأمريكية	Samsung	كوريا الجنوبية
British Petroleum	بريطانيا	wal–mart stores	الولايات المتحدة الأمريكية
Royal Dutch Shel	بريطانيا	fordmotor corporation	الولايات المتحدة الأمريكية
Chevron	الولايات المتحدة الأمريكية	Fannie Mae	الولايات المتحدة الأمريكية
Google	الولايات المتحدة الأمريكية	CEVITAL	الجزائر
IBM	الولايات المتحدة الأمريكية	SONATRACH	الجزائر

المصدر: مُعد من وثائق المؤسسات المعنيّة

تجدر الإشارة إلى أنه من خلال تفحص القوائم المالية للمؤسسات الأجنبية عينة الدراسة وجدنا أنها تخضع لمبادئ حوكمة الشركات، والتي تتمثل مظاهرها في: وجود مجلس إدارة، الشفافية في إعداد التقارير المالية، لجان المراجعة، الإلتزام الأخلاقي، استقلالية المدراء، المسؤولية الإجتماعية، الإتصال بأصحاب المصلحة، الرقابة والإجراءات، تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، الإفصاح،

تسيير المخاطر...إلخ، بينما نجد أن المؤسسات الجزائرية عينة الدراسة ضعيفة الحوكمةبإعتبارها لا تحتوي على أهم هذه الأسس وهي في بداية طريقها في هذا النهج على حسب التقارير المقدمة.[17]

النماذج المعتمد عليها في الدراسة:

سوف نقوم بإستعمال النموذجيْنِ التّاليِيْنِ:

أ-**نموذج John Phillips&MortonPincus&SonjaOlhoftRego(2000):**

بدايةً،ركزت النّماذج على أهمية إجمالي المستحقات والمستحقات غير العادية من أجل الكشف عن إدارة الأرباح، حيث تم إستخدام النماذج على أساس الإستحقاق(AccrualModels)، من أجل المقارنة. والمتمثلة في إستخدام إجمالي المستحقات المستخدمة من طرف(Healy, 1985) والمعدلة من طرف Jones بالمستحقات غير الطبيعية والمطورة من طرف (Dechow&al, 2002) الذين وضعا محددات المستحقات التي تعكس وجود إدارة الأرباح في المؤسسة.[18]ثم قاموا سنة 2002 بدراسة أهمية الكشف عن إدارة الأرباح من خلال الضرائب المؤجلة، وذلك من منطلق ان إدارة الأرباح التصاعدية سوف تولد اختلافات بين الدخل المالي والضريبي من جراء زيادة الضرائب المؤجلة. حيث للتحقق من إدارة الأرباح من خلال تجنب إنخفاض الأرباح، قاموا باستخدام نموذج الإنحدار التّالي:

$$EM_{it} = \alpha + b_1 DTA_{it} + b_2 AC_{it} + b_3 \Delta CFO_{it} + b_j \Sigma_j Ind_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

DTA :التكاليف الضريبية المؤجلة للشركة iفي السنة tمرجحة بإجمالي أصول الشركة في السنة $t-1$.

AC : مؤشر المستحقات في السنة؛

ΔCFO: التغير في التدفق النقدي للشركة i لعمليات السنة $t-1$، مرجح بإجمالي الأصول في نهاية السنة $t-1$.

نضع: $Ind=1$ إذا كانت المؤسسة في الصناعة ؛ $Ind=0$ خلافه، على أساس معيار التصنيف الصناعي SIC(Standard Industrial Classification).

ε_{it}: حدالخطأ.[19]

نلاحظمن خلال هذه الدراسةأنها:

- قامت بالتركيز على إدارة الأرباح التصاعدية فقط؛
- استعملت الضرائب المؤجلة فقط كأداة للكشف عن إدارة الأرباح مهملة بذلك أدوات أخرى مثل: معدل الضريبة الفعلي، الوفورات الضريبية لفوائد القروض، الإهتلاكات، مصاريف البحث والتطوير...إلخ؛
- أهملت كذلك المؤسسات غير المسعرة في البورصة والتي لا تعمل بنظام إمكانية تأجيل المستحقات الضريبية.

ب-نموذجBrad Badertscher&John Phillips&Sonja OlhoftRegoسنة 2006:

قام هؤلاء بالتحقق من أن المؤسسات تقوم بإدارة الأرباح إلى الأسفل بطريقة تُقلّل من التكاليف الضريبية الحالية. نتائج الدراسة تدعم كل من أعمال (Phillips & al, 2003)و(Badertscher& al, 2006)بأن المؤسسات تقوم بإدارة الأرباح بطريقة تقلل من التكاليف الضريبية الحالية بغض النّظر عما إذا كانت تقوم بإدارة الأرباح تصاعدياً أو تنازلياً).[20]إستخدم هذاالنّموذج المتغيرات الوهمية بصورة كبيرة، بالإضافة إلى إعتماده على تقارير المكتب الحكومي الأمريكي للمحاسبةGAOفي تحديد المتغير التابع والذي يعبر على ما إذا كانت المؤسسات عينة الدراسة تقوم بإدارة الأرباح أم لا.

من خلال النّموذجين السابقين سوف نقوم بتحديد نموذجيساعدنا على فهم العلاقة بين إدارة الأرباح بواسطة محددات التّسيير الضريبي وليس فقط من خلال الضرائب المؤجلة سواء في الإتجاه التصاعدي أو التنازلي.

تقدير النّموذج المقترح:

سنستخدم في هذا النموذج المتغيرات التّالية:

-**المتغير التابع** وهو متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كانت المستحقات الاختيارية أكبر من المتوسط خلال فترة الدراسة، وصفر خلافه،أي: $\{ EM=1 \; or \; EM=0 \}$.

-**المتغيرات المستقلة :**

DTE	:مصاريف الضرائب المؤجلة أصول(خصوم)	RD	: مصاريف البحث والتّطوير
CFO	:التدفق النقدي التشغيلي	$deprec$	: الإهتلاكات
$Fin\,cost$	:الوفورات الضريبية	$VETR$	: قيمة معدل الضريبة الفعلي
$Abnacc$	: المستحقات غير العادية	$TACC$	: المستحقات الكلية
$Ndacc$	: المستحقات العادية		

أولا: تم تحديد المستحقات الكلية من خلال إتباع منهج التدفقات النقدية حيث:

المستحقات الكلية= صافي الدخل السنوي – التدفقات النقدية التّشغيلية

$$TACC = Net\,Profit - CFO$$

ثانيا: تَمّ تقدير المعالم (a_1, a_2, a_3)للنّموذج المستخدم في حساب المستحقات غير الاختيارية في كل سنة على حدى ولكل مؤسسة، وذلك وفق النّموذج التّالي:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = a_1 . \left(\frac{1}{A_{i,t}} \right) + a_2 . \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + a_3 . \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

A_{it-1} :إجمالي الأصول في السنة السابقة ΔREV_{it} : التغير في إجمالي المبيعات

$NETprofit$:صافي الدخل السنوي PPE_{it} :الممتلكات والآلات والمعدات في السنة السابقة

ΔREC_{it} : التغير في الحسابات المستحقة

ثالثا: تَمّتقدير المستحقات غير الإختيارية (العاديّة) لكل مؤسسة خلال سنوات مدة الدراسة.

رابعا: حساب المستحقات الإختيارية من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية.

خامسا: تحديد السنوات التي مارست فيها المؤسسات عينة الدراسة إدارة الأرباح، حيث انه إذا زادت المستحقات الإختيارية عن متوسطها خلال فترة الدراسة لكل سنة تكون الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه العام، وتعطي متغير وهمي (1)، والعكس تعطى (0)، والذي يتم إستخدامه في النموذج بالرمز (EM).بعد تحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة قمنا بتحديد نموذج الدراسة بإستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي(**LogisticRegressionModels**). حيث في هذه الحالة لدينا متغير تابع إسمي هو (EM) والعديد من المتغيرات المستقلة الكمية التي تعبر عن مؤشرات لإدارة الأرباح وتسيير الضريبة.

حيث مخرجات الدراسة تمت باستخدام طريقة الانحدار التدريجي(FSTEP-LR) والتي تتمثل في:

نموذج الدراسة للمؤسسات الإقتصادية الأجنبية:

لدينا عينة الدراسة للمؤسسات الإقتصادية الأجنبية هي 10، وإجمالي عدد مشاهدات لسنوات الدراسة تتكون من 139 سنة تمثل المشاهدات، وبالتّالي

فالبيانات هي من نوع سلسلة مقطعية.حيث70 مشاهدة لها الصفة $EM = 0$أي 50.4%من المشاهدات، بينما69 مشاهدة لها الصفة $EM = 1$ أي 49.6%.

يُبين الجدول (2)أدناه نتائج تقدير معالم نموذج الإنحدار اللوجستي النهائي الذي للمؤسسات الأجنبية. حيث :

- المعاملات الأربع المتبقية في النّموذج ذات دلالة إحصائية بما فيها الحد الثابت.
- أنّ الإحصاءة$LR\ statistic = 57.773$ دالّة إحصائيا كما تُشير قيمة $\Pr ob(LR\ statistic)$. وتُفسر هذه النتيجة بأنّ على الأقل واحد من المعاملات يختلف عن الصفر، وهو محقق.
- بلغة قيمة $Pseudo - R^2 = 29.98\%$.

وعليه، فإنّ النّموذج مُوفق من الجانب الإحصائي، وبالتّالي يُمكن اعتماده في تفسير ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح من عدمه.

جدول (2) :النموذج المقدر للمؤسسات الأجنبية

Dependent Variable: EM ; Method: ML - Binary Logit (Newton-Raphson / Marquardt steps)
Sample: 1 139 ; Included observations: 139 ; Convergence achieved after 8 iterations
Coefficient covariance computed using observed Hessian

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-2.273391	0.602953	-3.770427	0.0002
Abnacc	88.18172	18.10062	4.871752	0.0000
CFO	-13.45395	4.748237	-2.833463	0.0046
RD	-23.11453	8.288191	-2.788851	0.0053
DEPREC	24.76129	9.159320	2.703398	0.0069

McFadden R-squared	0.299829	Mean dependent var	0.496403
S.D. dependent var	0.501795	S.E. of regression	0.411742
Akaike info criterion	1.042550	Sum squared resid	22.71727
Schwarz criterion	1.148106	Log likelihood	-67.45719
Hannan-Quinn criter.	1.085445	Deviance	134.9144
Restr. deviance	192.6877	Restr. log likelihood	-96.34386
LR statistic	57.77333	Avg. log likelihood	-0.485304
Prob(LR statistic)	0.000000		

Obs with Dep=0	70	Total obs	139

Obs with Dep=1 69

ومنه، فإنّ :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين المستحقات غير العادية *Abnacc* وسلوك إدارة الأرباح؛
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين التدفقات النقدية التشغيلية *CFO* وسلوك إدارة الأرباح؛
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين مصاريف البحث والتطوير *RD* وسلوك إدارة الأرباح؛
- هناك علاقةإحصائية موجبة بين مخصصات الإهتلاكات *deprec* وسلوك إدارة الأرباح.

ويُبيّن الجدول (3) التّالي المتغيرات المستبعدة من النّموذج لعدم دلالتها.

جدول (3) : متغيرات الدراسة المستبعدة في النموذج

	Variables	Score	df	Sig.	Variables	Score	df	Sig.
Step 0	dent	2.060	1	.1510	DTE	.3100	1	.5780
	Ndacc	2.324	1	.1270	Fincost	.7960	1	.3720
	TAcc	.0910	1	.7630	VETR	1.839	1	.1750
OverallStatistics		10.895	6	.0920				

نموذج الدراسة للمؤسستيْنِ الجزائريتيْنِ:

في حالة ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح مخرجات الدراسة كما يلي:

إجمالي المشاهدات عشرين، منها 10مشاهدات تحققت فيها ممارسة إدارة الأرباح، و10 مشاهدات لم تتم فيها هذه الممارسة، أي بنفس النسبة 50% لكل

صفة. ونلاحظ عدم وجود دلال إحصائية بين محددات تسيير الضريبية وسلوك إدارة الأرباح. والجدول (4)التّالي يوضح المتغيرات المستبعدة من النّموذج لعدم دلالتها إحصائياً :

جدول (4) : متغيرات الدراسة المستبعدة في النموذج[a]

	Variables	Score	df	Sig.	Variables	Score	df	Sig.
Step 0	Abnacc	3.540	1	.0600	RD	1.594	1	.2070
	Ndacc	.0890	1	.7660	Fincost	.3840	1	.5350
	TAcc	.0060	1	.9380	deprec	2.109	1	.1460
	DTE	1.053	1	.3050	VETR	.8230	1	.3640
	CFO	2.015	1	.1560	dent	.0000	1	1.000

a. Residual Chi-Squares are not computed because of redundancies

نتائج الدراسة:

تحليل نتائج تقدير المؤسسات الأجنبية تقوم بإدارة الأرباح بواسطة محددات تسيير الضريبة:

وتفسير ذلك هو: أن التأثير الإيجابي للمستحقات غير العادية (الإختيارية) على سلوك المسيرين نحو إدارة الأرباح يعني إستخدامهم للسلطة التقديرية في الإختيار بين المعالجات والخيارات المحاسبية البديلة والمتاحة أمامهم، بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها.

والتأثير السلبي للتدفقات النقدية التشغيلية يقدم أحد الخصائص التي تتميز بها عينة الدراسة من المؤسسات الأجنبية وهي أنها في المتوسط منخفضة التدفقات النقدية التشغيلية، وبالتّالي تكون أكثر إستخداما لإدارة الأرباح وهذه النتيجة تتوافق مع العديد من الأبحاث والدراسات مثل: دراسة (FabricioTerci Cardoso& Antonio Lopo Martinez &Aridelmo J. C. Teixeira, 2014)لعينة من المؤسسات البرازيلية.(للإطلاع أكثر أنظر)[21].

وبإعتبار أن 80% من المؤسسات عينة الدراسة الأجنبية كثيفة الإستعمال لمصاريف البحث والتطوير والنتيجة اثبت وجود علاقة سلبية مع إستخدام إدارة الأرباح، وبالتّالي بينت الدراسة أن المؤسسات كثيفة الإستخدام لمصاريف البحث والتطوير تكون لديهاحوافز أقل لإدارة الأرباح، وهذا يتوافق مع نتائج العديد من الدراسات منها دراسة (Rihab GUIDARA,Younes BOUJELBENE, 2014)لعينة من الشركات الفرنسة (للإطلاع أكثر أنظر)[22].

كما نلاحظ أن كل من المستحقات العادية، والمستحقات الكلية، والضرائب المؤجلة، والوفورات الضريبية للفوائد وقيمة معدل الضريبة الفعلي، لم تكن دالة في السنوات التي مارست فيها المؤسسات عينة الدراسة سلوك إدارة الأرباح، وذلك بسبب:

- بالنسبة للمستحقات العادية التي تمثل المستحقات غير الخاضعة لسلطة الإدارة، تبين النتائج أنها لم تكن دالة في سنوات ممارسة الشركات الأجنبية في إدارة الأرباح بإعتبارها تعبر عن المعاملات التي تقوم بها المؤسسات بصورة طبيعية عن مستوى أدائها، وبإعتبارها النسبة الأكبر في المستحقات الكلية كانت لها نفس التأثير؛
- بالنسبة للضرائب المؤجلة لم تكن دالة في سلوك إدارة الأرباح بسبب حذر المؤسسات في إستعمالها حيث أثبتت العديد من الأبحاث مثل:Johnson&Coline&Revsine أن زيادة الإلتزامات الضريبية المؤجلة قد يكون مؤشر على تدهور نوعية الأرباح، والوفورات الضريبية لفوائد القروض لم تكن دالة كذلك في سلوك إدارة الأرباح بسبب أن المؤسسات تفضل

إستعمال المنافع الضريبية من غير الديون مثل : الإهتلاكات أو مصاريف البحث والتطوير...إلخ، وقد يكون دليل كذلك على أن المؤسسات تشارك في الملاجئ الضريبية حيث أثبتت الدراسات مثل(Graham, 2009) أن المؤسسات التي تستخدم الملاجئ الضريبية تكون أقل استخداما للرافعة المالية. وقد يكون في المتوسط بسبب اعتماد المؤسسات عينة الدراسة على التمويل الذاتي...إلخ.

تحليل نتائج تقدير المؤسسات الجزائرية تقوم بإدارة الأرباح بواسطة محددات تسيير الضريبة:

بينت نتائج الدراسة أنه لا يوجد ارتباط معنوي بين محددات تسيير الضريبة وسلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية. وحسب رأينا أن هناك العديد من الأسباب منها:

ما يتعلق بالمحيط المالي والمحاسبي والقانوني في الجزائري مما يضعف ممارسة سلوك إدارة الأرباح في الاتجاه التصاعدي، بسبب قلّة البدائل المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري، وعدم وجود سوق مالي نشط يجعل المؤسسات تتنافس على من يحقق أداء مالي أحسن من أجل جلب المستثمرين، ولايوجد استراتيجيات تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالمصاريف أو الإيرادات.

كذلك الامتيازات الجبائية المرتفعة المقدمة من طرف الدولة في إطار إسقاط حقها في الجباية العادية من اجل تشجيع الاستثمار والنهوض بالإقتصاد الجزائري، وإذا تكلمنا عن إدارة الأرباح في الاتجاه التنازلي نجد أن محددات تسيير الضريبة لم تكن فعالة في مثل هذا السلوك بسبب خصوصية المؤسسات بحيث مستويات النمو العالية المحققة من طرف المؤسسات الجزائرية بهدف تحقيق عوائد أكبر من تكلفة الاستثمار، تؤدي إلى نتيجة مفادها هو انه كلما

استغلت المؤسسات فوائد القروض أو مخصصات الإهتلاك...إلخ، فإنها تحقق تدفقات نقدية أكبر من قيمة خصمها.

كذلك خصوصية المؤسسات الإقتصادية في الجزائر باعتبارها إما مؤسسات عائلية خاصة أو مؤسسات مملوكة للدولة، مما يضعف من تكريس نظرية الوكالة في المحيط الاقتصادي والمالي. كذلك النمو السريع الذي تشهده المؤسسات يضعف من تواجد فلسفة إدارة الأرباح لدى المسيرين في المؤسسات الجزائرية.كذلك من الأسباب التي تضعف استخدام المستحقات الاختيارية في إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية هو الرقابة المسلطة عليها من طرف السلطات الضريبية، من خلال ضرورة التقرير عنها بصورة مستقلة عن القوائم المالية ضمن الملاحق مثل: الإهتلاكات، فوائد القروض، مصاريف البحث والتّطوير...إلخ.

التوصيات:

تأسيسا على ما سبق، وعلى ضوء النتائج الحاصلة من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات الموجهة إلى المسؤولين في السلطات الضريبية، وأصحاب القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي تتطلع لدخول الأسواق العالمية، من أجل ضمان أعمال تجارية ناجحة بعيدا عن المخاطر الضريبية.

- ضرورة توعية قادة المؤسسات الكبيرة بالتكوين النوعي للمسيرين من أجل فهم خصائص مختلف الأنظمة الجبائية، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان؛
- توعية المسيرين بمخاطر إدارة الأرباح التي تتجاوز الحدود القانونية مما يدخل المؤسسات في إطار التهرب الضريبي والمتابعات القضائية؛

- الحث على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من خلال الإستفادة من ممارسات المؤسسات الأجنبية ذات التجربة الجيدة؛
- القيام بندوات علمية من أجل توعية المسيرين على عدم القيام بتسيير عدواني إتجاه الضريبة، الذي قد يلحق أضراراًبالاستقرار المالي للمؤسسة؛
- ضرورة انفتاح السلطات الضريبية على التجارب الدولية من أجل الاستفادة لتكريس قوانين هدفها زيادة الشفافية وتوفير المعلومة لكافة المتعاملين؛
- ضرورة استخدام التكنولوجيا في المعاملات الضريبية من أجل ضمان دقة الأرقام؛
- إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية اتجاه الضريبية، خاصة للمؤسسات الكبيرة، وأن الهدف من وجودها هو خلق القيمة للمجتمع، وبالتّالي دفع الضريبة بطريقة صادقة هو مساهمة في المجتمع.

قائمة الإحالات والمراجع

[1] Linda H. Chen, Dan S. Dhaliwal, Mark A. Trombley, The Impact of Earnings Management and Tax Planning on the Information Content of Earnings, Eller College of Management, University of Arizona, November 2007,
P5.

[2]Jussikarjalainen, the effects of corporate versus owners' tax minimization on earnings management when incentives compete: evidence from private finnish firms, university of eastern finland, april 2014, p3.

[3] Steven E. Bochner and Douglas J. Clar, When Is Managing to a Forecast I llegal "Earnings Management, INSIGHTS, Volume 22, Number 5, New York, May 2008,p :4.

[4]Lorraine Magrath and Leonard G. Weld, Abusive Earnings Management and Early Warning Signs,CPA journal, Troy State University,2002,p01.

[5]Antonio Lopo Martinez, Reinaldo Francisco Filho, Elifaz Pereira Anunciação, Analysis of the relationship between the components of Book-tax differences and annual variation in earning and tax expenses of firm listed on the BMF&BOVESPA, Advances in Scientific applied accounting, Sao Paulo, 2013,1-4.

[6]ManonDeslandes, Suzanne Landry, Taxable income, Tax-book Differences and Earning Quality, Montréal Canada, 2007, p2-5.

[7]Jussikarjalainen, Opcit, 2014, p3.

[8] John Phillips, Morton Pincus, Sonja OlhoftRego, Earnings Management: New Evidence, Based on Deferred Tax Expense, University of Iowa, USA,October 2002, p1 -11.

[9]John Phillips, Morton Pincus, Sonja OlhoftRego, Opcit, 2002, p1 -11.

[10] John Phillips, Morton Pincus, Sonja OlhoftRego, Huishan Wan, Decomposing Changes in Deferred Tax Assets and Liabilities to Isolate Earnings Management Activities, *JATA* Conference Committee and an anonymous outside reviewer, 2004, p1.

[11] BAI Mo, FU Yue, Anticipated Reductions in Tax Rates and Earning Management of Listed Companies: Evidence from China, china, 2008, P :1

[12] Joseph Comprix, Lillian Mills, Andrew Schmidt, Earnings Management to Meet or Beat Analyst Earnings ForecastsThrough Changes in Interim Expenses, USA, 2006, p3.

[13]rohaya md noor, nor'azammastuki, zanariahaziz, earnings management and deferred tax, faculty of accountancy university teknologimaramalaysia, malaysian accounting review, volume 6 no. 1, 2007, p3.

[14]Benjamin C. Ayers ,John (Xuefeng) Jiang, Stacie K. Laplante,Taxable Income as a Performance Measure: The Effects of Tax Planning and Earnings Quality, Forthcoming in Contemporary Accounting Research,USA, January 30, 2008,p1-3.

[15]kirsten a. cook, g. ryanhuston, thomas c. omer, earnings management through effective tax rates: the effects of tax planning investment and the sarbanes-oxley act of 2002, texasa&m university, 2006 p2.

[16]BalasinghamBalachandran, Jayne Godfrey, Dean Hanlon and HangHangTu, Earnings Management in Response to the Corporate Tax Law Changes Evidence from Australia, University of Adelaide, Adelaide, Australia, 2005, P : 05.

[17]للإطلاع أكثر أنظر مواقع المؤسسات عينة الدراسة في قائمة المراجع.

[18] John Phillips, Morton Pincus, Sonja OlhoftRego,Opcit, 2002, p: 11-16.

[19]Zitabedoházi, modeling the effects of adoption of international accounting standards, university of baja, faculty of technology and business, 2006, p: 30-32.

[20] Brad Badertscher, John Phillips, Morton Pincus, Sonja OlhoftRego, Do Firms Manage Earnings Downward in a Book-Tax Conforming Manner, SSRN,2006,P13.

[21]FabricioTerci Cardoso, Antonio Lopo Martinez &Aridelmo J. C. Teixeira, Free Cash Flow and Earnings Management in Brazil: The Negative Side of Financial Slack, Free Cash Flow and Earnings Management in Brazil: The Negative Side of Financial Slack, Volume 14 Issue 1 Version 1.0,2014, p1.

[22]Rihab GUIDARA,Younes BOUJELBENE,Earnings Management around Research and Development Manipulation,International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences,2014,p9.